مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية
Tobruk University Journal of Social & Human Sciences
ISSN: 2789-5068
www.jshs.tu.edu.ly

السلطنة والخلافة في الدولة العثمانية من حيث النظرية والتطبيق

إعداد
أ ـ مبروكة عبد السلام غومة
كلية الآداب ـ قسم التاريخ- جامعة اجدابيا

الملخص :

يتناول هذا البحث السلطنة والخلافة في النظام السياسي العثماني بين مفهومهما الحقيقي وكيفية تطبيقهما ، و تطور مفهوم الخلافة بين شروطها الأصيلة حتى وصلت إلى العثمانيين ، ومعرفة كيفية تبني العثمانيين لهذا النظام والتعامل معه بما يتماشى مع السياسة العثمانية ، بحيث أثر على صحة تطبيقها بعد توالي وانتقال هذا المفهوم بين الأمم السابقة ، لنصل إلى معرفة الخلافة من منظور عثماني ، وما حققته الخلافة العثمانية أو بالأحرى ما أكسبته للعثمانيين من صفة تمكنهم من إحكام سيطرتهم على الأمم الإسلامية ، بعد توالي فتوحاتهم للبلاد العربية سيما الحجاز ومصر وصولاً إلى شمال أفريقيا .

. كلمات الافتتاحية : السلطنة . الخلافة . الدولة العثمانية . النظام السياسي . نظام الحكم .

Abstract

This research deals with the sultanate and the sultanate in the ottoman political system between their real concept and how they are related, and the development of the concept of the caliphate between its original conditions until it reached the Omanis and knowing how the Omanis

adopted this system and dealt with it in line with the ottoman policy , so that it affected the validity of its application after the succession of this transfer aluminum among the former nations , to reach of succession from an ottoman perspective And what Ottoman Caliphate , achieved . or rather , what it gained for the Ottomans in terms of a characteristic that enabled them to tighten their control over the Islamic nations , after their successive conquests of the Arab countries , especially the Hijaz and Egypt , all the way to North Africa .

ـ المقدمة :

نشأت الدولة العثمانية بدايةً كإمارة تركمانية في آسيا الصغرى ، تعمل في خدمة سلطنة سلاجقة الروم ، بينما تقوم على رد ضربات الغزاة البيزنطيين ، وبعد سقوط دولة سلاجقة الروم استقلت إمارة آل عثمان ، وأصبحت تضاهي الإمارات التركمانية في الأناضول ، متبعة سياسة الضم والتوسع ، حتى تمكنت تلك الإمارة الناشئة مع مرور الوقت من العبور خلال بحر مرمرة نحو أوروبا الشرقية ، وفتح أغلب دول البلقان لاحقاً ، ومن ثمَّ تحولت إمارة العثمانيين الصغيرة إلى دولة كبيرة ، وقدر لهم أن يفتحوا القسطنطينية عام 1453م ويسقطوا الإمبراطورية البيزنطية وذلك على يد السلطان محمد الفاتح .

بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها وقوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث امتدت أراضيها لتشمل أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وآسيا الصغرى . وأجزاء كبيرة من جنوب

شرق أوروبا وغربي آسيا وشمال أفريقيا ، وعندما ضمَّ العثمانيون الشام والحجاز سنة 1517م ، وأسقطوا الدولة المملوكية بعد أن ضعفت ، وانتهاء خلافة محمد المتوكل على الله عن الخلافة للسلطان سليم الأول ، ومنذ ذلك الحين أصبح سلاطين آل عثمان خلفاء المسلمين .

. الهدف من الموضوع : هو تتبع نظرية الخلافة التي مرت بمراحل مختلفة ، منذ عهد الخلافة الراشدة وكيف ورث العثمانيون نظرية الخلافة ، وكيف تم تطبيقها فترة حكمهم الطويل .

. أهمية الموضوع : تتجلى أهمية هذا الموضوع في توضيح كيفية وصول الخلافة للعثمانيين وإضافة مفهوم الخلافة على نظام الحكم العثماني بحيث أصبح أحقية لهم عن غيرهم في ذلك الوقت ، ومن خلال ذلك تظهر لنا عدة تساؤلات منها : أن موضوع الخلافة العثمانية يخضع للجدلية التاريخية وذلك من منطلق أن الخلافة الإسلامية تخضع لقيود وشروط أساسية ، هل تمكن العثمانيون بالفعل من تطبيق هذه النظرية أم تعرضت للتغيير واكتفوا باللقب فقط ؟

. ماذا أراد العثمانيون تحقيقه من خلال تطبيقهم لهذا النظام الذي كانوا يرون فيه أنهم الأولى والأجدر بتولي ذلك ؟ و ما الغاية من وراء تمسكهم بهذا اللقب ؟

. أسباب اختيار الموضوع :

إن موضوع الخلافة العثمانية من المواضيع المهمة التي تحتاج لدراسة لأنها كانت موضع خلاف بين الكثير من الباحثين الذين يرون أن العثمانيون ليسوا أصحاب حق في وراثتها ، بينما جاء هذا الاستحقاق نتيجة لظروف تاريخية متجمعة ، منها الظروف السياسية السائدة في وقتها كونها الدولة التي استطاعت وضع يدها على بقاع شتى من العالم بحيث صارت إمبراطورية إسلامية عالمية ، وريثة لما قبلها من نظم وسياسات ، بغض النظر عن كيفية تطبيقهم لنظام الخلافة ، وبحكم دراستي لتاريخ الدولة العثمانية ، فإن تاريخها منذ النشأة يكتنفه الغموض ويشمل العديد من التناقضات التي تثير الجدل وتجعل الباحث يخوض في سبر غور تفاصيل عديدة من تاريخها .

. تكمن قضية هذه البحث في الإشكالية القائمة بين المؤرخين حول موضوع الخلافة العثمانية ، وكلٌ يدلي بدلوه في هذا الإطار ، بحيث كان في نظر البعض منهم أن الخلافة العثمانية لا تمت للخلافة الأولى بصلة من حيث الشروط الواجب توافرها ، دون النظر إلى ما حققته الخلافة العثمانية فيما بعد ، ومن هنا يستوجب علينا النظر في معطيات الخلافة العثمانية بحيث نستطيع أن نجزم بأحقية آل عثمان بالخلافة من عدمها ، لذلك قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة عناوين رئيسية نستطيع من خلالها فهم مضمون الخلافة العثمانية كونها دولة إسلامية تحمل لواء الجهاد في سبيل الله ، ووريثة للخلافة الإسلامية وهذا من حيث النظرية ، أما بالنسبة للتطبيق فسنرى كيف تعامل آل عثمان مع نظام الخلافة رغم غياب شروط الخلافة الإسلامية الأولى .

يجمع المؤرخين الذين تناولوا بالدراسة تاريخ الإمبراطورية العثمانية ونشأتها ، وظروف تكوين مؤسساتها المختلفة ، وعوامل تطورها ، على أن أغلب تلك النظم كانت نتاج لمؤسسات إسلامية سابقة أو معاصرة لها ، ومع الوقت استطاعت أن تطوع تلك الأنظمة وتتعايش معها بكل مهارة ، حيث وظفتها بما يخدم مصالحها ، ومن ثمَّ وضعت الأسس والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة ، والباحث في تاريخ الدولة العثمانية يلاحظ جلياً أن الدولة العثمانية منذ بدايتها قامت على مؤسسات إسلامية كالعباسيين والسلاجقة والمماليك ، هذا إلى جانب وجود مؤثرات بيزنطية فيما بعد وذلك عقب تمكن العثمانيين من ضم أملاك الدولة العثمانية وفتح العاصمة البيزنطية على يد السلطان (محمد الثاني 1429 . 1481م) ، ومع كل ذلك كان للعثمانيين طابع خاص يعكس تمازج كل تلك المكونات الحضارية في بوتقة واحدة وهو ما يعرف بالمدرسة العثمانية (التركية)

وفي هذا الإطار سنتناول بالدراسة والتحليل إحدى المؤسسات الرئيسية في الإمبراطورية العثمانية ، وهي ضمن المؤسسة السياسية العثمانية وإدارتها ، ولمعرفة طبيعة النظام السياسي في الإمبراطورية ، والمتمثلة في (الخلافة والسلطنة) ، فقد لاقت هذه المسألة جدلاً طويلاً بين الباحثين ، ولا تزال مثار جدل بينهم .

ونستطيع تتبع هذا الموضوع ضمن دراسة ثلاثة محاور رئيسية تمكننا من النظر إلى مسألة السلطنة والخلافة أولاً في التقليد الإسلامي من ناحية سياسية ، وثانياً الحديث عن مؤسسة السلطنة في النظام السياسي العثماني ، وكيف ساعدت هذه

المؤسسة على ترسيخ أسس الدولة العثمانية في بداياتها ، ومدى ارتباط قوة المؤسسة بشخصية السلطان ودوره في قيادة أمور الدولة ثالثاً مناقشة موضوع المؤسستين في النظام العثماني من حيث النظرية والتطبيق ، ومقارنتها مع ما كان قائماً في المؤسسات والنظم الإسلامية السابقة .

أولاً : نظرية السلطنة والخلافة في العالم الإسلامي .

تطورت الفكرة الإسلامية في موضوع الملكية عبر قرون طويلة متأثرة في البداية بحكم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، وبالتقاليد العربية والفارسية القديمة ، ونظريات المفكرين اليونان أمثال أرسطو وأفلاطون ، وفقهاء السنة ، إضافة إلى ظروف الحكم والإدارة ، فقد كان العمل الرئيسي للحكومة العربية التي أنشأها الرسول صلى الله عليه وسلم ، هو حسم النزاعات القبلية عن طريق التوسط ، وتطبيق القانون العرفي السائد في وقته ، بينما كان أساس الحكم هو العمل القضائي والسلطة التشريعية في نفس الوقت ، والمستمدة من مكانة النبي عليه الصلاة والسلام ، والقرآن الكريم ، ومن ثم اتحدت السلطتين التشريعية والتنفيذية لأول مرة في عهده ومع مرور الوقت سلبت السلطة التشريعية من يد هؤلاء وتركزت في القانون الإسلامي الذي حل محل القانون العرفي للقبيلة(1)، بينما صارت السلطة القضائية في يد العلماء .

واجه المسلمون الأزمة الدستورية الأولى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك حول من يخلفه ، ومن يقود الأمة ، وما هي النظم السياسية والاجتماعية الكفيلة بحفظ وحدة المسلمين ، وسرعان ما تلاشت تلك المشكلات عن طريق مبدأ الإجماع ، واستخلاف أبي بكر الصديق ، ومن هنا ولدت (الخلافة) ، فالخلافة إذاً هي : رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعقد الخلافة يجب أتباع عدة طرق وهي البيعة والعهد والشورى ، ولصحة عقدها هناك عدة شروط : منها الذكورة والبلوغ والعقل والنجدة والعلم وصحة الرأي والتدين والنسب 2، وهو أن يكون الخليفة من قريش استنادا لقول النبي عليه السلام (الأئمة من قريش) ، كما يتوجب على الخليفة القيام بعدة مهام تنحصر في الواجبات الدينية والقضائية والتنفيذية والإدارية والعسكرية(3) .

هكذا تأسست الملامح السياسية الأولى لدولة الخلافة الإسلامية ، لكن تعرضت لبعض التغييرات وتقسيم الصلاحيات ، حيث سلبت السلطة التشريعية من يد الحكام والرؤساء وتركزت في القانون الإسلامي الذي حل محل القوانين العرفية ، بينما انتقل حق التفسير إلى العلماء ، وعند قيام الدولة العباسية أصبح التقسيم تقليدياً ، على الرغم من محاولة بعض خلفائها لكسب السلطة التشريعية ، وتمكنوا من تأكيد سلطتهم التنفيذية والقضائية وتركيز الحكم والحكومة في أيديهم ، ومن ثمَّ تعيين القضاء في جميع أنحاء الدولة ، وإنشاء المجالس القضائية منتظمة للنظر في المظالم على النمط الفارسي القديم ، وفي هذه الفترة تكونت نظرية الخلافة بشكل نهائي والتي حددت العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ومن خلا ذلك فإن الخليفة يعتبر الإمام الأول ذو المنصب المقدس حامي حمى الإسلام .

أما الجزء الخاص بهذه النظرية الذي ينادي بأن تكون الخلافة في القرشيين أنفسهم لاحتكار هذا المنصب ، فقد كان غالبية المشرعين المسلمين غير راضين عنه ، وحسب هذه النظرية أيضاً فإن الخليفة يستحق العزل إذا اتهم بالفسق والإلحاد ،

لكن واضعي هذه النظرية يدركون تماماً أنه ليس هناك سلطة تستطيع عزل الخليفة في المجتمع الإسلامي ، والفتوى وحدها بدون قوة حربية ، فكان لابد لهم أن يقروا العزل بالقوة .

مع مرور الوقت تطور مفهوم الخلافة ، حيث أصبحت الخلافة استبدادية مقيدة من الناحية الشرعية ويكون الخليفة وكافة أعماله وإدارته خاضعة كلياً للأحكام الشريعة ، كما تقيدها من الناحية العملية الثورة المسلحة . وقد مرت الخلافة بمرحلتين هامتين : الأولى : تتمثل في العصر العباسي الثاني حتى سقوط الخلافة العباسية ، والتي عُدلت فيها نظرية الخلافة نوعاً ما بشكلها النهائي والتي وضعها الغزالي ، مع التعديل نتيجة لدخول التأثيرات الفارسية في المبادئ الملكية والذي جاء عن طريق تسرب بعض التقاليد الفارسية إلى الدولة العباسية ، ويتبين ذلك جلياً من خلال كتابات نظام الملك في كتابه (سياسة نامه).

وخلال القرن العاشر الميلادي واجه المشرعون موقفاً شاذاً عندما فقدت الخلافة سلطتها الزمنية ، وهو إما الاعتراف بزوالها ، أو تعديلها ، وقد أظهرت هذه الإشكالية النظرية التي تقول بأن يفوض الخليفة حكاماً باسمه ، وأصبح من المشروع أن يقوم بعض الأفراد الوصول للحكم بالقوة ، مع استمرار الإقرار بأن الخليفة مصدر السلطة ، وأطلق على هؤلاء الحكام (سلاطين) وحكمهم (السلطنة)

إذاً فرضت السلطنة نفسها على المشرعين المسلمين وذلك لحل الأزمات السياسية لإنقاذ العالم الإسلامي من التفكك ، وتم قبولها على أنها أمر مشروع لا مناص منه ، وبذلك حلت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها .

أما المرحلة الثانية : وتتمثل في نظرية الغزالي ، حيث عدلت في العالم التركي بما يناسب المجتمع السني ، وظهر مجموعة من العلماء السنيين في الدولة العثمانية تأثروا إلى حد ما بنظرية **أفلاطون** ، لا سيما الدواني الشافعي(4) ت (908هـ . 1502م) وتعتبر هذه النظرية أن الحاكم شخص مقدس ، وعليه أن يقود الرعية إلى الكمال ويحقق النظام بينهم .

يرى الداواني أن هذا الشخص هو الذي أطلق عليه الفلاسفة لقب (الحاكم المطلق) ، والمحدثون الفلاسفة المسلمون باسم (الإمام) ، والسلطة لدى أصحاب هذه النظرية (هبة مقدسة) ، والحكومة قد تكون خيرة تنظر لرعاياها على أنهم اتباعها ، أو شريرة وهي حكومة القوة وتعامل رعاياها كعبيد ، وكل حاكم غير عادل وينفذ الشريعة يستحق لقب وحقوق الخليفة والتزاماته ، وبهذا المعنى استعمل لفظ الخلافة في الدولة العثمانية بعد أن أصبحت الدولة العثمانية وريثة للدول الإسلامية السابقة لها وحملت على عاتقها لواء الإسلام والجهاد ، وتبنت مفهوم ولقب الخلافة ، تحقيقاً لمكاسب سياسية وتوسعية ، والسؤال الذي يطرح نفسه : إلى أي مدى تم تطبيق نظرية الخلافة في مسارها الصحيح ، وهل استفاد العثمانيون من أغراضها ؟

في حقيقة الأمر أن الداواني لم يكن مخترعاً لهذه النظرية فقد طرحت من قبله ، ولكنه استطاع صياغتها بشكلها النهائي وذلك أواخر القرن الخامس عشر ، وأوائل القرن السادس عشر ، ووصل ابن خلدون إلى نتيجة مشابهة لنظرية الداواني ، وبذلك صارت السلطة والخلافة اصطلاحين يقوم أحدهما مقام الأخر تماماً لا فرق ، وأطلق كتاب القرن السابع عشر والثامن عشر

على القسطنطينية ألقاب عدة منها (دار الخلافة) و (دار السلطنة) و لقب السلطان بلقب (السلطان) و (باديشاه) ، بينما لم تلق فكرة أن السلاطين العثمانيين هم خلفاء العالم الإسلامي على غرار خلفاء المدينة ودمشق وبغداد تأييداً من كبار العلماء المسلمين حتى القرن الثامن عشر .

ثانياً : مؤسسة السلطنة ودورها في وضع أسس الدولة العثمانية .

لقد تعامل العثمانيين منذ نشأ دولتهم مع النظم السائدة قبلهم ، فقد كان نظام السلطنة قائماً من قبل قيام دولة العثمانيين ، وبدورهم قاموا باستخدام ما كان موجوداً أثناء تأسيس دولتهم في آسيا الصغرى ، حيث يشير غالبية الكتاب ولا سيما إينالجيك على أن الإمبراطورية العثمانية قامت أساساً على المبادئ والنظم الإدارية لدولة الشرق الأدنى ، والتي تهتم برعاياها الخاضعين لها والاهتمام بشؤونهم الاقتصادية والزراعية ، والغاية من تلك السياسة هو تحقيق مصالح الدولة المالية بالدرجة الأولى ، حيث لعبت الإمارات التركمانية دوراً بارزاً في هذا الإطار ، بما فيها الإمارة العثمانية ، والتي سرعان ما تحولت إلى سلطنة إسلامية تضاهي مثيلاتها ، وأصبحت تقوم على قواعد أساسية استقت نظمها من النظم التقليدية لدول الشرق الأدنى ، وعلى اعتبار أن الدولة العثمانية تنتمي لتلك الأنظمة ، فقد كانت كل طبقات المجتمع وثرواته تسخر أساساً للحفاظ على قوة الحاكم (السلطان) وتدعيمها(5) .

أخذ العثمانيون منذ بداياتهم بنظام السلطنة ، ويأتي على رأسه (السلطان) الذي يرأس الجهاز السياسي والعسكري ويهيمن عليه ، وهو النظام الذي أخذه الأمراء العثمانيون منذ أن كانوا أمراء إقطاعيون يتبعون السلاجقة ولاسيما سلاجقة قونيه (6)، ففي عهد السلطان العثماني اورخان استطاع أن يتصدر السيادة وأمر بضرب السكة باسمه ، وان يخاطب له على المنابر(7) .

باتباع العثمانيين لنظام السلطنة ، أصبح النظام السياسي العثماني يتركز أساسا في شخص السلطان ، والذي يتمتع بسلطات واسعة ومطلقة لا تحدها قوانين حيث يجمع بيده السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ولكن في ذات الوقت لا يمكنه تجاهل الشريعة الإسلامية بشكل مباشر ، وتأتي فرماناته وخطوطه الشريفة في المرتبة الرابعة من المصادر الأساسية للقانون الإسلامي ، القرآن والسنة والمذاهب الأربعة ومن ثمَّ تأتي فرمانات السلطان ومراسيمه ، وهي ذات صفة عرفية تعرف باسم (قانون نامه) ، حيث كان من صلاحيات السلطان العثماني حق الحياة والموت بالنسبة لرعاياه ، باستثناء شيخ الإسلام باعتباره رئيساً للمؤسسة الدينية ، وفي ذات الوقت كان بإمكانه خلع المفتي الذي لا يتجاوب معه ، فيحرمه من الحصانة ، ومن حقه مصادرة الأملاك ، ومنح أنواع التكريم ومنح المناصب أو نزعها حين يشاء ، ففي عهد السلطان محمد الفاتح وُضعت القواعد الأساسية التي قامت عليها الإمبراطورية العثمانية ، سياسياً وإدارياً واجتماعياً ، مما زاد في مركزية الدولة وسيطرتها ، ليس على السلطة السياسية فحسب ، بل على كل مؤسسات الدولة ، بما فيها الثقافة والدين والتنظيم الاقتصادي ، وهذا التركيز يبرز تماماً قوة وشخصية السلطان الذي جعل كل مؤسسات الدولة موالية لنظامه ولاءً مطلقاً (8).

كان من عادة السلاطين العثمانيين قبل الشروع في اتخاذ إجراء سياسي أو عسكري ، أن يعرض ذلك على شيخ الإسلام وذلك لإكسابه صفة شرعية ، كما كان باستطاعة المفتي أن يرفض ما عُرض عليه ، ويعدل السلطان عن قراره ، وفي حالة وجود سلطان قوي لن يُثْنِه رأي المفتي، فمن الممكن أن يعزل شيخ الإسلام أو يرغمه على الموافقة ، وهذا يعكس مباشرة سيطرة السلطان على المؤسسة الدينية المتمثلة في شيخ الإسلام(9) ؛ وفي العصر الذهبي للدولة العثمانية كان السلاطين يشددون قبضتهم على النظام السياسي والإدارة ، ويرأسون جلسات الديوان ويتولون بأنفسهم قيادة الجيش .

هكذا انحصرت السلطة السياسية نظرياً وعملياً في أيدي السلاطين ، فيما ظل منصب الوزير يعد مستشاراً أول للسلطان ، ثمَّ ما لبث أن أمسى منصباً خطيراً تتعاظم أهميته مع مرور الوقت(10) ويجب أن لا نفهم أن الحكم العثماني كان استبدادياً في نظامه ، لكن العثمانيون استطاعوا أن يطوروا نظام السلطنة ، فقد ساهمت مؤسسة السلطنة في تنظيم شؤون الدولة العثمانية ، وذلك من خلال قوة وصرامة سلاطينها في تنفيذ هذا النظام وتطبيقه حتى غدت أعظم الدول في عصرها(11) .

ثالثاً : مفهوم السلطنة والخلافة في النظام العثماني من حيث النظرية والتطبيق .

طبق العثمانيون نظريتا السلطنة والخلافة ، فعندما ورثوا بعض أنظمة الحكم والإدارة عن سابقيهم من الدول الإسلامية ، استخدموها مع بعض التعديل والتحوير لتتماشى مع طبيعتهم بحيث صارت لها خصوصية عثمانية خالصة مع مرور الوقت ، وكان الهدف من ذلك هو تنظيم شؤون دولتهم الصاعدة ، وما يمكن قوله أن السلطنة العثمانية جاءت تطوراً لمؤسسات وأنظمة سياسية سابقة ، ساعدت على تطور الإمارة العثمانية إلى سلطنة عظمى تضاهي الإمارات التركمانية المعاصرة لها ، وأخذت تنمو كدولة مستقلة بشكل ثابت .

كان نظام السلطنة ينطبق مع مفهوم الشرق الأدنى للدولة ، والذي يمثله الديوان السلطاني (ديوان الهمايوني) والذي يجتمع في أوقات محددة لسماع شكاوى الرعية وجاء على غرار النظم التي كانت قائمة لدى الساسانيين ، وسلاجقة الأناضول ، حيث كان هذا النظام مسخراً ، لخدمة السلطان ودولته ، وللحكومة واجبات رئيسية على المستوى السياسي والقضائي والمالي ، وكانت المهمة الرئيسية للوزراء في هذا النظام هو المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، وسلطة الدولة .

وعن طريق تطبيق نظام السلطنة وقواعدها الرئيسية الأربعة ورؤسائها هم (قاضيا العسكر . الرومي للي والأناضول . الدفترية الذين يتولون الأمور المالية . النيشانجي المسؤول عن الأرشيف)(12) استطاع العثمانيون جعل النظام مركزياً ، فكل شؤون الدولة تنبع وتنشأ من تلك المؤسسة النموذجية ، وتمكنوا من خلال صلاحياتهم المطلقة من تركيز جميع السلطات بأيديهم وتلقب سلاطين آل عثمان بألقاب عديدة ، فقد تلقب السلطان **(سليمان القانوني1520 . 1566م) بلقب** (سلطان سلاطين الشرق والغرب ، وقيل الأقيال ، موزع التيجان على ملوك المعمورة ، ظل الله على الأرض)(13).

أما عن قضية الخلافة العثمانية فقد لاقت جدلاً طويلاً وآراء مختلفة من قبل الباحثين خاصة في شكل انتقالها من يد المماليك إلى العثمانيين ، وذلك منذ أن فتح السلطان سليم الأول مصر عام 1517م ، فإذا نظرنا إلى مفهوم الخلافة من وجهة النظر الإسلامية وشروطها الأصيلة فقد انتهت منذ عهد الخلفاء الراشدين والعهود التي تلتها ، فإن الخلافة العثمانية قد لا تعني شيء من هذه الناحية ، فيما أخذت الأخيرة اتجاهاً مغايراً ومنحى لتحقيق أغراض سياسية (14).

وقد أجمع بعض الباحثين على مسألة انتقال الخلافة إلى آل عثمان ، والتي ترتبط **بالفتح العثماني** لمصر ، حيث تغير مركز السلطان العثماني بشكل جذري بعد أن تنازل الخليفة العباسي المتوكل عن الخلافة ، وحصولهم على شارات الخلافة (مخلفات النبي صلى الله عليه وسلم) والتي نقلها السلطان سليم الأول معه إلى العاصمة استانبول ، وبهذا يؤكد هؤلاء الباحثين الخلافة العباسية متجاهلين مفهوم الخلافة التقليدي ، والذي يشترط فيه النسب القرشي ، وهذا المفهوم قد فقد أهميته منذ القرن الثالث عشر الميلادي .

كما أن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم الأول هو المعروف بـ (تاج التواريخ) والذي يعد بحثاً مفصلاً عن عهد السلطان سليم الأول ، ومع هذا لم يتطرق لموضوع انتقال الخلافة ، حيث أن العثمانيين لم يعيروا اهتماما لهذا الموضوع في بادئ الأمر ، وذلك عندما كان امتداد سلطانهم أمراً واقعاً في تلك الفترة باعتبار دولتهم أصبحت ذات قوة ونفوذ على مناطق شاسعة في العالم ، لكنهم فيما بعد استفادوا منها تدريجياً ، دون الخوض في كيفية تطبيقها أو موافقتها للخلافة الأولى ومبادئها وإنما لغرض التفاف المسلمين حولها واعتقادهم بالخلافة العثمانية ومن ثمَّ اختلف ساستهم ومؤرخوهم حول قضية السلطنة والخلافة (15)، وعقب تبني لقب العثمانيين للخلافة ، ساعد ذلك من تقوية نفوذ الدولة العثمانية ، وسهل حكمها تسهيلاً كبيراً على الولايات العربية .

وفي إطار جدلية انتقال الخلافة ومراسيمها ، فإن هذا الأمر ليس هناك ما يثبت صحة حدوث ذلك ، فحتى الذين عاصروا الفتح العثماني لمصر وشهدوا عن كثب دخول العثمانيين لها ، لم يهتموا بهذه المسألة ، ونذكر منهم (ابن إياس) الذي عاصر تلك الأحداث ودونها في كتابه (بدائع الزهور في وقائع الدهور) (16)، حيث ذكر أعمال الفتح وتفاصيلها ، لكنه لم يشر في كتابه إلى أمر انتقال الخلافة وشاراتها ، لكن من تمسكوا بفكرة الانتقال المادي ، لم يدركوا أن الخلافة انتقلت للعثمانيين رمزياً .

على كل حال ، فإن العثمانيين استحقوا لقب الخلافة ، واكسبوه مكانة عظيمة تلائم استعماله وذلك بعد أن ضعف هذا اللقب على أواخر العباسيين في القاهرة ، زد على ذلك أن الفتوحات العثمانية وانتصاراتها اكسبته قوة مادية ومعنوية ، خاصة بعد ضم بلاد الشام ومصر والحجاز ودخول الحرمين الشريفين تحت سلطانهم ، وبذلك أصبح السلطان العثماني أكثر من مجرد غازي في أطراف العالم الإسلامي ، ومنح السلطان العثماني بذلك لقب (حامي الحرمين) و (راعي طرق الحج) .

في عهد السلطان سليمان القانوني جرت مناقشات حول قضية الخلافة بحيث أثرت في الفكر السياسي العثماني ، إلا أن لطفي باشا كان خير مدافع عن الخلافة العثمانية ، حيث ألف رسالة بعنوان (خلاص الأمة في معرفة الأئمة) والتي تعرض

فيها لمسألة الخلافة وأهميتها ، وناقش الرأي القائل بضرورة أن يكون الخليفة من قريش ، واعتبر أن مسألة النسب القرشي لا تعتبر ضرورة لأن لم يبق أحد من النسب القرشي بعد زوال العباسيين ، وإذا تم الاعتماد على مسألة النسب هذه فلن يكون هناك خليفة للمسلمين ، وبذلك يكون السلطان سليمان القانوني أجدر الناس وأحقهم بحمل لقب الخلافة (17)، وفي المرحلة الكلاسيكية للدولة العثمانية لم تظهر أعمالاً في الفكر السياسي العثماني تناقش هذه القضية ، عدا رسالة لطفي باشا ، بالرغم من أنها تمس العالم الإسلامي بأسره ، ورأى السلاطين العثمانيين أنه ليس هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه النقاشات ، واحتفظوا بالخلافة حقاً لسيوفهم وهم الذين حاربوا في سبيل الإسلام والمسلمين قرون عدة .

هكذا كانت قضية الخلافة والسلطنة لدى العثمانيين ربما مغايرة ، عما كانت عليه في العهود الأولى للإسلام ، ورأى البعض أن هذين النظامين قد حققا تمازجاً تلقائياً في السياسة العثمانية منذ عهد السلطان سليم الأول ، فالعثمانيون كانوا يبجلون السلطان بصفته الخليفة الذي استحق عن جدارة حمل هذا اللقب حقاً لسيفه ، وهو السلطان الذي كان المسلمون أنه ظل الله على الأرض ، حتى أن الدول الأوروبية أقرت لهم بالحق الشرعي بحمل ذلك اللقب .

فيما بعد عادت قضية الخلافة تثير الجدل من جديد ، خاصة في مرحلة التدخل الأوروبي التي استهدفت تمزيق أراضي الإمبراطورية ، وفي هذا الوقت كانت الخلافة الرابط الأقوى بين الدولة العثمانية والولايات العربية الإسلامية ، لذلك أهتم بها السلطان عبد الحميد الثاني1876.1909 م ، ليستخدمها قوة دافعة لتحقيق أغراض سياسية ، لذلك دعم فكرة الجامعة الإسلامية في العالم الإسلامي والتي كانت بعض من أفكار جمال الدين الأفغاني 1838 . 1897 م(18).

الخلاصة :

منذ أن قامت الدولة العثمانية وهي تضع سياستها حسب الظروف المحيطة بها لذلك كانت تطرأ على سياستها بين الحين والآخر متغيرات ومستجدات تضعها الدولة لترسيخ حكمها ، وتثبيت دعائمها ، حيث أخذت بادئ الأمر بنظام السلطنة ، فكان النظام الأمثل لجعلها دولة متماسكة ومنظمة ، حيث استخدم هذا النظام الموروث مع رؤية السلاطين العثمانيين في تحكيم أمور الدولة كلها فأحدثوا بذلك تمازجاً في القوانين مما يتماشى وطبيعة حياتهم ونتج عنه ما يعرف بالمدرسة العثمانية ، التي أصبح لها طابعاً خاصاً في حضارتها .

ثم جاءت الخلافة العثمانية فيما بعد ، فلم يعيرها العثمانيين اهتماماً كبيراً بادئ الأمر لأنها كانت الإمبراطورية الإسلامية القائمة باسم حماية الإسلام والمسلمين والدفاع عنهم ، وترفع على عاتقها لواء الجهاد ، ولم تكن تعاصرها دولة قوية تنافسها في ذلك . وفيما بعد تمسك العثمانيون بنظام الخلافة الإسلامية وتعاملوا معه من منطلق آخر ، وإن كان بتطبيق شكلي لهذا النظام ، لكنهم كانوا الأجدر ممن يحملون هذا اللقب ، وهو شعورهم بأنهم الأحق بتزعم العالم الإسلامي ، ومواجهتهم

للمخاطر الخارجية التي ظهرت خلال القرن السابع عشر والثامن عشر ، بالرغم من زوال الإمبراطورية العثمانية من الوجود إلا أن الجدل ظل قائما حول نظرية السلطة والخلافة بين الباحثين .

قائمة المصادر والمراجع :

1. ابن إياس ، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري ،بدائع الزهور في وقائع الدهور،ج 1
2 . الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 .
3 . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، القاهرة ، 107 .
4 . أكمل الدين إحسان أغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله للعربية : صالح سعداوي ، استانبول ، 1999 .
5 . بدر الدين شيخ رشيد ، أصولية ألإمامة عند الأشاعرة ، صحيفة المثقف ، 1 / أكتوبر / 2019 .
6 . خليل إينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ترجمة ، محمد . م . الأرناؤوط ، دار المد الإسلامي ، بيروت ، 2018 .
7 . روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ت : بشير السباعي ، ج1 ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،
8 . ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1960 ،
9 . عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج3 ، دار الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1986 .
10 . علي حسين الشطشاط ، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، الطبعة 2 ، 2012 .
11 . كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة : نبيه فارس و منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت .
12 . محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 . 1914 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
13 . . يوسف ايبيش ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، السنة 2 ، العدد 18 ، 1980 .
14 . محمود السيد ، تاريخ الدولة العثمانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 .

الهوامش

[11] ـ محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي **1514 ـ 1914** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

[2] ـ علي حسين الشطشاط ، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية ، منشورات جامعة بنغازي ، 20212 ، ص 70

[3] ـ يوسف ايبيش ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، السنة **2** ، العدد **18** ، **1980** ، ص **4 / 5** .

[4] ـ هو القاضي جلال الدين محمد بن أسعد الداواني ، هناك فرقاً واسعاً بين النظام الملكي العلماني والخلافة عند الداواني وابن خلدون ، بحيث يستحق أن يطلق إسم الخليفة أو الإمام فقط على الإمام العادل الذي يطبق الشريعة . انظر : بدر الدين شيخ رشيد ، أصولية ألإمامة عند الأشاعرة ، صحيفة المثقف ، 1 / أكتوبر / 2019 .

[5] ـ خليل إينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص **9 ـ 10**

[6] ـ محمود السيد ، تاريخ الدولة العثمانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، **2004** ، ص **169**.

[7] ـ كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة : نبيه أمين فارس و منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، ص **92** .

[8] ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق القاهرة ، **107** .

[9] ـ أحمد عبد الرحيم ، مرجع سابق ، **108** .

[10] ـ كارل بروكلمان ، مرجع سابق ، **94** .

[11] ـ مرجع سابق ، ص **110** .

[12] روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ت : بشير السباعي ، ج**1** ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، **1993** ، القاهرة ، ص**150** .

[13] ـ روبير مانتران ، مرجع سابق ، ص **243** .

[14] ـ أكمل الدين إحسان أغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله للعربية : صالح سعداوي ، استانبول ، **1999** ، ص**236** ـ ص **238** .

[15] ـ ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، **1960** ، ص **45** ـ ص **46** .

[16] ـ ابن اياس ، محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج **10** ،

[17] ـ أغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ص **238** .

[18]) ـ عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج**3** ، دار الأنجلو المصرية ، القاهرة ، **1986** .